

محضر مستنسخ غير منقح

لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية
اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة 624

الثلاثاء 28 آذار/مارس 2000، الساعة 10/00
فيينا

الرئيس: السيد كوبال (الجمهورية التشيكية)

يكن هناك أي اعتراض أود أن أقترح عليكم بأن
نسمح لممثل بيرو بأن يشارك في الاجتماعات
الرسمية للجنة الفرعية ويمكنه أن يطلب الكلمة من
الرئاسة إذا كان يرغب في تناول الكلمة.

هذه هي الممارسات التي اتبعناها خلال
السنوات الأخيرة عندما تطلب الدول التي ليست
أعضاء في اللجنة الفرعية بأن تشارك في اجتماعات
اللجنة.

إذا لم يكن هناك من اعتراض، تم الاتفاق
على هذا النحو.

تبادل عام للآراء (تابع) (البند 3 من جدول الأعمال)

الرئيس: والآن سنتعرض للبند الثالث من
جدول الأعمال: تبادل عام للآراء. قبل أن أعطي

افتتحت الجلسة الساعة 10/20

الرئيس: أعلن عن افتتاح الاجتماع الستمة
والأربع والعشرين للجنة الفضائية القانونية السابعة
للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض
السلمية.

مشاركة غير الأعضاء في الدورة

الرئيس: قبل أن أوصل عملنا ونتعرض
لتبادل الآراء في هذا الصباح، أود أن أحيطكم علماً
بأنني قد توصلت ببلاغ من بيرو يطلب فيه المشاركة
في اجتماعاتنا.

وكما تعلمون، فعادة هذا يدخل في اختصاص
اللجنة الأساسية، فأنني أعتقد بأنه في هذه الحالة علينا
ألا نتخذ قراراً رسمياً بشأن هذا الموضوع. لكن إذا لم

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 27/50 المؤرخ في 6 كانون الأول/ديسمبر 1995،
توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداء من دورتها
التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلاً من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر
الواحد منها على الخطب الملقاة بالانكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى
مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل الا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في
نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون
أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة الترجمة والتحرير: Chief, Translation and Editorial
Service, Room D0708, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria
وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

مختلف الأطراف وخاصة الأطراف المعنية بالصناعة.

وبهذا الشأن، فهناك كثير من المحاور التي حددت خلال مؤتمر اليونسبيس الثالث خاصة فيما يتعلق بالمحفل التقني والأمر يتعلق، من بين أمور أخرى، حماية حقوق الملكية الثقافية في الفضاء ومسألة النفايات الفضائية وكذلك الفوارق الناجمة عن تسويق الأنشطة الفضائية وكذلك المبادئ المرتبطة بالاستكشاف عن بعد وكذلك تسجيل الأجسام الفضائية والنظم الجديدة للاطلاق.

وكما رأيتم فان هذه القائمة ليست كاملة وشاملة والمواضيع التي هي مرتبطة من حيث المبدأ باللجنة الفرعية والتي يكون للجنة الاختصاص فيها، هذه المواضيع مختلفة ومتنوعة. ومن مسؤوليتنا أن نسمح للجنة الفرعية بأن تتظر في هذه الأمور وتتأمل فيها.

وللوصول الى ذلك فلا بد واستخدام الموارد المتوفرة لادارة أعمالنا بأفضل طريقة ممكنة وخاصة بأن نبذل الجهود بغية أن نهض ولو كان ذلك بطريقة مؤقتة، بالنظر في بعض البنود في جدول الأعمال. وهناك الكثير من المداولات التي دارت بشأن هذه البنود حتى الآن. وانطلاقاً من هذه الروح فان وفد بلادي يقترح في اطار البند الخاص بالمدار الثابت على الأرض نسخة منقحة قدمت من قبل كولومبيا في 1976 وذلك بغية الوصول في هذه السنة الى اتفاق في الآراء.

واننا نأمل بأن هذا الاقتراح الذي يمثل جهوداً حقيقية من حيث التحليل من قبل البلدان المعنية ومن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، نأمل بأن هذا الاقتراح سيحظى بالقبول. وان وفد بلادي على استعداد لمناقشة الخطوط العريضة لهذا الاقتراح مع كل الوفود المهتمة. وأخيراً، وبغية الاستخدام الأفضل للموارد المتوفرة لنا، فان اللجنة الفرعية ينبغي أن يكون لها ما يكفي من الأيام للعمل بطريقة متماسكة مع جدول الأعمال وليتعرض لشساعة هذه البنود وكثافتها.

ان وفد فرنسا يعتبر بأن مسألة النظام القانوني للملكية الثقافية المطبق على الأنشطة

الكلمة للمتحدث الأول المدرج على قائمتي، وهناك العديد من المتحدثين الذين طلبوا الكلمة بشأن هذا البند، أود أن أحيط علماً الوفود بأنني أنوي بأن أقفل المناقشة بشأن هذا البند ظهر اليوم. وبالتالي فانني سأحث الوفود التي ترغب تناول الكلمة بهذا الشأن، أي تبادل الآراء، بأن تدرج أسماءها على قائمة المتحدثين مع الأمانة وذلك في أقرب وقت ممكن لو سمحتم بذلك.

والآن أعطي الكلمة لأول متحدث مدرج على القائمة وهي السيدة ممثلة فرنسا.

السيدة كينسي (فرنسا): بادئ ذي بدء أود أن أعرب عن ارتياح وفد فرنسا إذ أنكم تترأسون هذا الاجتماع. وان تجربتكم وحنككم تتكونان اكتسابات هامة للنهوض بأعمال هذه اللجنة. وأود أيضاً أن أضمن للسيدة ماز لان عثمان بدعم وفد بلادي الكامل في أعمال هذه اللجنة وفي أعمال الأمانة.

بمناسبة هذه الدورة الأولى للجنة الفرعية القانونية فيبدو لي من المهم أن نعود الى دور لجننتنا الفرعية هذه. وانه قد أتحت لنا الفرصة لنذكر خلال مؤتمر اليونسبيس الثالث المهمة الهامة التي اضطلعت بها اللجنة الفرعية القانونية منذ انشائها. ونظراً لنوعية أعمال هذه اللجنة، فلقد استطعنا أن نحصل على صكوك دولية التي تكوّن الاطار القانوني للأنشطة الفضائية.

وان التطورات التكنولوجية السريعة والمجال الكبير الذي تحتله الصناعات في الفضاء تؤكد اليوم على القانون القائمة وتركز على الطبيعة وتنوع الأنشطة الفضائية. وهذا [?.....?] قد تم الاضطلاع بعمل تأمل ولكن كان فيه نوع من التردد، وعلينا أن نواصل هذا العمل على مستوى اللجنة الفرعية القانونية التي لها السلطة والمشروعية اللازمة للاضطلاع بهذه المهمة.

وان وفد فرنسا يعتبر بالتالي بأنه من الأهمية بمكان أن تصبح هذه اللجنة المحفل الذي تعد فيه القواعد لادارة القانون الفضائي واحترام القانون الفضائي وكذلك أمن الأشخاص والممتلكات وفي اطار يسمح بأن يكون هناك تنافس نزيه ما بين

ان المكتب يعمل بطريقة جيدة وانني أفكر بصفة خاصة في تجسيد الفكرة المثمرة المتعلقة بإنشاء قاعدة بيانات للتشريعات الوطنية بشأن الفضاء. واننا من الآن قد توصلنا بسلسلة من الوثائق من هذه الطبيعة وعلينا الآن أن نجمع ما بين هذه الوثائق في اطار بنك للمعطيات.

ان وفد الاتحاد الروسي يرغب هنا بالتذكير بأن روسيا تؤيد ليس فحسب مواصلة التعاون متعدد الأطراف بغية تقييم الأنشطة الفضائية السلمية، لكننا نؤيد أيضا فكرة التعجيل والنهوض بهذا التعاون. واننا نعرب عن ارتياحنا كون عدد من الدول الجديدة انضمت الى المعاهدات الفضائية ونفكر بصفة خاصة في البيان الذي استمعنا اليه من قبل وفد اسبانيا بشأن بداية عملية انضمام اسبانيا الى معاهدة الانقاذ.

وحسب رأينا فان اللجنة الفرعية القانونية لم تنته بعد من كل امكانياتها وقدراتها حتى يصبح القانون الفضائي الدولي متطورا أكثر. وان الكثير من العمل ينتظرنا ولهذا السبب فاننا نعرب عن تأييدنا للنهوض بدور اللجنة الفرعية القانونية.

السيد الرئيس، لو سمحتم بذلك، أود أن أدلي ببعض كلمات بشأن البند الرابع من جدول الأعمال. ان أعضاء اللجنة الفرعية القانونية يعرفون تماما ما هو موقفنا بالنسبة للنظر في حالة المعاهدات الدولية الخمس التي تحكم استخدامات الفضاء الخارجي. وأنا على يقين، كما أدلينا بذلك يوم أمس، بأن كل تعديل يدرج على بند أو بندين خاصين بالفضاء ستكون لهذه التعديلات آثار وانعكاسات على المعاهدات الخمس الأخرى. يمكننا أن نقول ذلك مجموعة المعاهدات الخمس.

واليوم نعتبر بأنه قد آن الأوان للتأمل في امكانية والفائدة من وضع معاهدات موحدة شاملة بشأن قانون الفضاء، الشيء الذي سيدكر باتفاق الأمم المتحدة بشأن قانون البحار. وستتاح لنا الفرصة للنظر في هذا الموضوع عندما سنعرض للبند العاشر من جدول الأعمال. أود فقط هنا أن ألاحظ بأنه قد مرت 14 سنة منذ اعتماد اتفاقية قانون البحار ومنذ البداية وضع الاتفاقيات العالمية بشأن قانون البحار. أقول 14 سنة ومنذ اعتماد المعاهدة الأولى من بين المعاهدات الخمس مرت 33 سنة. ولو قمنا بحساب

الفضائية، ان هذا النظام يكتسي أهمية كبرى، واننا سندرس بالتعاون مع الوفود الأخرى المعنية ووفقا للتوصيات الواردة في تقرير يونيسبيس الثالث وعلان فيينا سندرس امكانية دعوة اللجنة الفرعية للاهتمام أكثر بهذا الموضوع ودراسته بطريقة مستفيضة.

ان وفد فرنسا قد أيد منذ سنتين ادراج بند جديد فيما يتعلق بالنظر في مفهوم دولة الاطلاق. وانني أعرب عن ارتياحي كون هذه المسألة واردة في جدول أعمال لجننتنا الفرعية في اطار خطة عمل ثلاثية. وان الأستاذ بيريس، وهو خبير لوفدنا وهو أستاذ في جامعة الحقوق سيقدم بيانا بشأن هذا الموضوع الهام للغاية وخاصة فيما يتعلق بالتطورات الحديثة للأنشطة الفضائية.

ان وفد فرنسا سينطلق بروح بناءة في اطار أعمالنا هذه، ونحن نطمح بأن نسهم في أعمال اللجنة بشأن كل البنود الواردة في جدول الأعمال.

الرئيس: شكرا جزيلا للسيدة السفيرة الموقرة لفرنسا وشكرا لها على اسهامها وبيانها. وانني أيضا ممتن لها بالنسبة للكلمات الطيبة التي وجهتها للرئاسة، أي للرئيس وكذلك مديرة مكتبنا.

الآن أعطي الكلمة للممثل عن الاتحاد الروسي.

السيد كولوسوف (الاتحاد الروسي): ان وفد بلادي لهو سعيد للغاية، اذ انكم تديرون أعمال دورتنا في اطار اللجنة الفرعية القانونية. ونحن على يقين بأن هذه الأعمال سنكلل بالنجاح.

اسمحوا لي واسمحوا لوفد الاتحاد الروسي بأن يضم صوته الى التهاني التي وجهت للسيدة مازلان عثمان، التي عينت في المكتب المرموق في منصب مرموق، وهو منصب مدير الشؤون الفضائية. واننا على يقين بأنه بفضل قيادتها النيرة فان هذا المكتب وان أنشطته ستكون دوما وأبدا المنار للإنسانية جمعاء كما ورد ذلك في المادة الأولى لمعاهدة الفضاء وخاصة استخدام الفضاء واستكشافه.

السيد تشونغ هاي - مون (جمهورية كوريا): حضرة الرئيس، باسم وفدي، اسمح لي أن أعرب عن تهاني الحارة لتبوتك رئاسة هذه اللجنة الفرعية المهمة للغاية. أنا على ثقة أنه بفضل قيادتك الحكيمة، ان الدورة الحالية للجنة الفرعية القانونية ستكفل بالنجاح وستؤدي الى نتائج مثمرة بالنسبة الى معالجة مشاكل صعبة ومعقدة مطروحة علينا اليوم. وأضمن لك، حضرة الرئيس، الدعم الكامل من جانب وفدي والتعاون خلال أعمالك في الرئاسة.

واسمح لي أيضا أن أرحب بالمديرة الجديدة لمكتب شؤون الفضاء الخارجي وفي الوقت ذاته أود أن أعرب عن تقديري العميق لها، الدكتورة عثمان، وكل العاملين معها على الاعداد الممتاز الذي قاموا به لهذه الدورة.

[?] [?] [?] حول مؤتمر يونيسبيس الثالث الذي انعقد في الصيف الماضي في تموز/يوليه في فيينا وسجل نجاحا باهرا. يعتبر وفدي أن مؤتمر يونيسبيس الثالث يعطينا الفرصة لاستعراض الانجازات الماضية في علوم وتكنولوجيا الفضاء ويسمح لنا باستخلاص طريق جديدة للتعاون في المستقبل في مجال الأنشطة الفضائية وذلك في الألفية الجديدة.

وأعتقد أن الاعلان النهائي الصادر عن مؤتمر يونيسبيس الثالث يمكن أن يعطينا التوجيهات لاطار ملموس في مجال التعاون من أجل تطوير واستخدام تكنولوجيا الفضاء لأغراض سلمية. وتعرب حكومة كوريا عن التزامها الكامل لتنفيذ التوصيات التي وردت في الاعلان النهائي.

منذ انشاء اللجنة الفرعية القانونية في عام 1962 وتلعب هذه اللجنة دورا محوريا في وضع نظام قانوني وصيانتته وذلك من أجل الأنشطة في الفضاء الخارجي. وان المناقشة الناشطة في هذه اللجنة الفرعية تقدم مساهمة بناءة لارساء قواعد القانون الفضائي مما أدى بالتالي الى اعتماد خمسة صكوك قانونية دولية.

في هذا السياق يرحب وفدي بهيكل جدول الأعمال الجديد المنقح والذي بدأت اللجنة الفرعية باعتباره في هذا العام. فان اعادة تنظيم هذه البنود

السنوات التي اعتمدت بهذا الشأن فيمكننا القول بأنه قد مرت أكثر من 20. من البديهي بأن الوضع الحالي لقانون الفضاء [?] [?] لنا فرصة لأن نتساءل لمعرفة ما اذا كان من المناسب وضع اتفاقية فضائية عالمية شاملة، وذلك لعدد من الأسباب التي تجعلنا ن فكر بأنه خلافا لما حصل بالنسبة لاتفاقية قانون البحار، فانه لا يمكننا أن ننتظر، لا يمكن أن ننتظر بأن تكون هناك معايير جديدة بشأن قانون البحار.

وختاما، أود أن أتعرض لبنيدين آخرين. ففي الفيلم 1 سنحتفل بذكرتين. الذكرى الأولى تجعلنا ن فكر في رقم 40. وبالفعل ستكون هذه السنة هي السنة الأربعون بالنسبة للجنة الفرعية القانونية والوقت مناسب تماما لنتطلع الى المستقبل ولنلقي نظرة على الماضي. وبعد ذلك سنحتفل بالذكرى الأربعينية منذ انطلاق الرجل الأول في الفضاء.

اذن، علينا أن نتأمل مليا جميعا حتى نعرف كيف يمكننا أن نحتفل بطريقة رسمية وملموسة بهذين التاريخين أو المواعدين. والنقطة الثانية والتي ستكون آخر نقطة، فان لجنتنا الفرعية القانونية لا يمكنها أن تبقى على الهامش، وذلك بالنسبة لتنفيذ الفقرة السابعة للقرار 68/45 للجمعية العامة في تاريخ 6 كانون الأول/ديسمبر 1999. وان الأسبوع الأول العالمي للفضاء سينعقد في الأسبوع الأخير من هذا القرن. وان الجمعية العامة ستعظم بهذه المناسبة اجتماعات في شكل قمة دولية وهكذا فأنني أطرح السؤال التالي: هل بإمكاننا أن ن فكر في امكانية عقد في نيويورك خلال هذا الأسبوع العالمي للفضاء دورة وجيزة استثنائية للجنة الفرعية القانونية و/أو اجتماع للجنة ككل. وشكرا لكم على حسن انتباهكم.

الرئيس: شكرا جزيلاً لممثل الاتحاد الروسي على بيانه. وفي الوقت ذاته، أشكرك على الكلمات اللطيفة التي وجهتها الي ووجهتها أيضا الى مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي. شكرا لك. حضرة ممثل كولومبيا الموقر، هل تود أن تعقب نقطة نظام أو تدلي ببيان؟ تدلي ببيان، حسنا، يسجل اسمك على قائمة المتحدثين وأحطنا علما بهذا الأمر.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي الوزير تشونغ من جمهورية كوريا.

في الختام، أود أن أذكركم بالقرار 67/45 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي، الذي أحاط علما بمصالح بعض البلدان في تحولها إلى دولة عضوة في الكوبوس، وطلب دراسة مستمرة لكيفية توسيع عضوية لجنة الكوبوس. ونحن نأمل أن جمهورية كوريا بارادة قوية وقدرات مهمة للمساهمة في الاستكشاف السلمي للفضاء الخارجي يمكن أن تتحول إلى عضو كامل في الكوبوس وذلك في المستقبل القريب.

الرئيس: شكر المعالي سفير جمهورية كوريا على هذه المداخلة وأود أن أشكر على الكلمات اللطيفة أيضا التي وجهتها لي في الرئاسة ولمديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي. والمتحدث التالي على قائمتي هو حضرة ممثل جمهورية إيران الاسلامية الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد أراغي (جمهورية إيران الاسلامية):
بسم الله الرحمن الرحيم. حضرة الرئيس، يسرني أن أتناول الكلمة باسم وفدي حول البند الثالث من جدول أعمالنا وذلك في قيادتك الحكيمة. ولكن قبل أن أبدأ بالادلاء ببيان حول هذا البند، اسمح لي أولا أن أعرب عن تهاني وفدي الحارة لك لتبوتك الرئاسة وكذلك أن أرحب بالسيدة ماز لان عثمان، المديرية الجديدة لمكتب شؤون الفضاء الخارجي.

يعتبر الكثير أن اللجنة الفرعية القانونية هي قلب وروح لجنة الكوبوس. ويبدو لي أن هذا النهج يعزى للإنجازات التي حققتها هذه اللجنة الفرعية منذ انشائها منذ حوالي 38 عاما.

خلال هذه الفترة، ان الأسرة الدولية شهدت أنه بفضل مساعدة اللجنة الفرعية القانونية لقد تمكنت الكوبوس من أن تناقش وتفاوض وتعتمد وحتى في خضم الحرب الباردة خمس معاهدات دولية وخمس مجموعات من المبادئ التي تنظم أنشطة الفضاء الخارجي اليوم. ولكن بالرغم من هذا الواقع يجب أن نقر أن معاهدات الفضاء الدولية القائمة ومجموعة المبادئ هذه التي وضعت من جانب هذه الهيئة، لقد لبثت فقط جزءا من التنظيمات الدولية المستلزمة هنا. ونحن نعتبر أن جزءا مهما من المستلزومات ذات الصلة لا يزال بحاجة إلى دراسة متعمقة وسريعة.

بشكل مرشد ستسمح بتنظيم مداولاتنا وبالتالي تعطي فرصة أكبر لمناقشة بناءة حول هذه المواضيع.

ان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، هذا الفضاء الذي هو مجال خاص بالبشرية جمعاء، وذلك لصالح الأجيال الحالية والمقبلة، لذلك يجب أن نستخلص الطرق والوسائل المعقولة.

وينوه وفدي بالمبادرات التي اتخذها الوفدان الكولومبي والتشيكي في مجال المدار الثابت بالنسبة إلى الأرض. وان هذه المبادرات صممت لكي تحترم مبدأ الوصول العادل إلى المدار الثابت بالنسبة إلى الأرض. ونحن نعترف بأن المدار الذي يعتبر مصدر طبيعي محدود يولد الحاجة للنظر بشكل خاص في وضع هذه الدول التي ليست مجهزة الآن لاطلاق أو تشغيل أجسام فضائية. ولكننا نود أن نشير أن ممارسة تعيين بعض المواقع على المدار من دون تشغيل سواتل عليها هي أمر غير مرغوب فيه، فهو من شأنه أن يعرقل الاستخدام الفعال للمدار.

وبالنسبة إلى موضوع استخدام مصادر الطاقة النووية في الأجسام الفضائية، نحن نحيط علما بالمخاطر الممكنة المطروحة من جراء استخدام هذه المصادر. وبالتالي فان استعمالها في بعثات فضائية يجب أن يكون مجهزا بتدابير السلامة الضرورية. ونعتبر أن اللجنة الفرعية العلمية والتقنية يمكنها أن تلعب دورا فعالا في هذا المجال.

ان هذا العام هو الثالث والنهائي من البند المطروح على جدول أعمالنا وهو استعراض حالة الصكوك القانونية الدولية الخمسة التي تنظم الفضاء الخارجي.

وبما أن هذه الصكوك الخمسة تشكل العمود الفقري لقانون الفضاء الخارجي، نحن نعتبر أن الارادة السياسية التي يتعين على الدول الأطراف أن تعبر عنها هي ضرورية وحيوية هنا لنضمن القبول العالمي والامتثال الكامل بالمعاهدات.

أما بالنسبة إلى البند "استعراض مفهوم دولة الاطلاق" والذي اقترحه الوفد الألماني، نأمل أن مداولاتنا في اطار هذا البند الجديد من جدول أعمال ستوصل بنا إلى تعريف موحد لهذا المفهوم.

الفرصة المتاحة لي الآن لأتمنى وأرحب بالمديرة الجديدة لمكتب شؤون الفضاء الخارجي وأهنئها، وأهنئ بالمناسبة ذاتها السيد بيتر لالا وسيرجيو كمانشو على اطلاعهما بمهام جديدة في الأمانة.

منذ عدة سنوات وان اللجنة الفرعية القانونية تبذل قصارى جهدها لتدرس عدة مواضيع مناهضة بتخصصاتها، لا سيما الصكوك القانونية المتعلقة بالفضاء، المدار الثابت بالنسبة للأرض والحطام الفضائي، وذلك لاستخدام واستكشاف للفضاء لمصلحة وصالح كافة البلدان بما في ذلك بشكل خاص الدول النامية. وان التعديلات التي أدخلت على جدول الأعمال أدخلت مواضيع ذات أهمية بالغة في دورتنا الحالية وتبين الى أي حد أن مجمل الدول الأعضاء تهتم بوضع تنظيم قانوني عام للفضاء كي تشجع من جهة التعاون الدولي في مجال الأنشطة المرتبطة بالفضاء الخارجي، ومن جهة أخرى لتضمن لكافة الأمم وصولاً منصفاً للفضاء واستخلاص المنافع من البحوث والتكنولوجيات الفضائية.

ونرحب بادراج بنود جديدة على جدول أعمالنا كمثلاً مفهوم دولة الاطلاق. نحن على قناعة أن هذه المبادرة في اللجنة الفرعية من شأنها أن تثري أعمالنا.

بالنسبة الى بندين من جدول الأعمال أثارنا نقاشاً حاداً في هذه اللجنة وهي معاهدة الفضاء ومسألة المدار الثابت بالنسبة للأرض. ان وثائق منفردة كثيرة طرحت ودرست لا سيما حول البند الثاني. ولكن لم نحرز تقدماً كبيراً للتوصل الى توافق آراء.

وان مملكة المغرب في مداخلات عدة قد رغبت وترغب حتى الآن وضع نص تسوية وتوفيقى يستخرج من مجمل الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء حول مسألة المدار الثابت بالنسبة الى الأرض، تعريفه ورسم حدوده ولا سيما الخصائص وكيفية استخدامه. تخصيص المدارات والمواقع على المدارات يجب أن تربط دائماً بالاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (الآي تي و).

نرحب باعادة تشكيل فريق العمل حول هذا الموضوع ونتمنى أن يتوصل الى نتائج مرضية لكافة

من جهة أخرى، الواقع هو أن عملية مناقشة اتفاقيات جديدة والمفاوضات بشأنها أو حتى بالنسبة الى اتفاقيات أو مبادئ لا تواكب التكنولوجيا المتغيرة بشكل سريع والمرتبطة بعلوم الفضاء، ونعتقد أن هذه الاجراءات التي تستغرق وقتاً طويلاً تثير القلق.

ربما من احدى المناهج بالنسبة الى هذه الصعوبات التي يمكن أن نواجهها في هذا المجال، وهذا كما ذكر في فترة سابقة في هذه اللجنة الفرعية القانونية، يمكن أن يتمثل في صياغة معايير فضائية دولية وتوصيات بممارسات يوصى بها.

ان الاعلان حول منافع الفضاء الذي اعتمده الجمعية العامة من دون أي تصويت في 13 كانون الأول/ديسمبر 1996، ينص على أن التعاون الدولي فيما هو يأخذ بعين الاعتبار الحاجات الخاصة للبلدان النامية، يجب أن يتم التعاون الدولي اذن بموجب القانون الدولي ويجب أن ينجز لصالح ولمصلحة كافة الدول بغض النظر عن مستوى تقدمها الاقتصادي أو الاجتماعي أو العلمي أو التكنولوجي.

ونحن نعتبر أن هذا الهدف القيم لا يمكن لا يحقق خارج الأطر القانونية، ويمكن أن نضع أطراً قانونية جديدة لننظر في امكانية ادراج بنود جديدة على جدول أعمالنا تقترح في هذه اللجنة وتأخذ بعين الاعتبار مقترحات أخرى.

في الختام، فيما نتمنى لك ولزملائك كل النجاح في الاضطلاع بمهمتك، ان الوفد الايراني يرغب في أن يرى الجهود المستمرة للدول الأعضاء في اللجنة الفرعية القانونية تسمح لنا بالاضطلاع بمهامنا وبالتالي بأن نضطلع بالتطور السريع لقانون الفضاء وكيفية قوننته.

الرئيس: شكراً لممثل جمهورية ايران الاسلامية على مداخلته وأشكرك أيضاً على التهاني التي وجهتها لي ولمديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي. أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب الموقر.

السيد تينساناتي (المغرب): حضرة الرئيس، اسمح لي، بادئ ذي بدء، باسم وفدي أن أعرب عن رضانا الكامل لرؤيتك تترأس دورتنا الحالية للجنة الفرعية ونضمن لك تعاوننا الكامل. وأود أن أنتهز

في مكتب شؤون الفضاء الخارجي على هذه التهادي التي وجهتها الينا.

والكلمة الآن لحضرة ممثل اليابان الموقر.

السيد كوينوما (اليابان): أولاً، نحن على ثقة تامة أن هذه اللجنة ستحرز تقدماً مهماً بفضل قيادتك الحكيمة وخبرتك الغنية في هذا المجال. وأنا أود أن أضمن لك، حضرة الرئيس، أن الوفد الياباني لن يألو أي جهد ليقدم المساعدة لك في إنجاز هذه المهمة الجبارة.

ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للدكتورة عثمان، مديرة شؤون الفضاء الخارجي، وكافة العاملين معها على الجهود التي بذلوها في الإعداد لهذه الدورة.

ان المواضيع المطروحة على النقاش في لجنتنا الفرعية القانونية قد أدرجت الحطام الفضائي واستعراض معاهدات الفضاء وتعريف دولة الاطلاق. وهذا يدل على أن نطاق الأنشطة الفضائية صار أوسع ونحن نرحب بهذا الاتجاه. وبغية تحسين فاعلية اللجنة الفرعية القانونية، لقد أعادت تنظيم نفسها منذ أربع سنوات مما أدى، من بين جملة أمور، إلى اختصار فترة الدورة. ونود منها أن تستكمل في هذه الطريق.

ان اعلان فيينا الصادر عن مؤتمر اليونيسبيس الثالث الذي انعقد في فيينا في العام الماضي أوصى أن تطور لجنة الكوبوس اطاراً قانونياً للفضاء وذلك لتلبية الحاجات المتزايدة في الأسرة الدولية. وطلب منا أن ننظر عن كثب في هذه الحاجات بما أن مواضيع جديدة بدأت تثار أكثر فأكثر.

واسمحوا لي أن أذكر بإيجاز، كما أشار ممثل الولايات المتحدة الموقر، أن أذكر حدثاً سجل في الشهر الماضي وذلك برعاية الاطار القانوني الحالي للأنشطة الفضائية حيث سجل التعاون الياباني الأمريكي نجاحاً باهراً. وبموجب المادة الخامسة من اتفاقية انقاذ رواد الفضاء واعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة إلى الفضاء الخارجي، نحن بالتعاون مع الحكومة الأمريكية استعدنا ونقلنا جزءاً

الأطراف. بالنسبة الينا، نحن على استعداد لدعم أي حل توفيقي يمكن أن يتوصل إليه فريق العمل.

لطالما علقت المغرب أهمية بالغة للأنشطة الفضائية ومنافعها واعتبرت أن تعزيز التعاون الدولي ان كان للجوانب العلمية والتقنية مهما بقدر ما هو مهم للجوانب القانونية. وبالتالي فنحن بالنسبة إلى أربعة صكوك قانونية دولية تنظم الفضاء، وقمنا عليها وصادقنا عليها. أما التصديق على اتفاقية التسجيل في عام 1976 لا تزال قيد الدراسة في السلطات الحكومية لدينا.

أما بالنسبة إلى البند التاسع: استعراض مفهوم دولة الاطلاق، من المهم أن نوسع نطاق جدول الأعمال ليشمل مبادئ أخرى تنظم الفضاء. في الواقع ان معاهدات الفضاء قد صممت وصيغت في فترة عندما كانت فقط الدول تشارك فيها هي تلك التي تقوم بأنشطة فضائية. بينما الآن لدينا مشغلين خاصين، لدينا مجموعة شركات وكذلك منظمات دولية تلعب دوراً مهماً أكثر فأكثر في مجالات الفضاء. ان تخصيص وتسويق الأنشطة الفضائية وكذلك التطور السريع لتكنولوجيا الفضاء قد ولدت وضعا جديداً وعدلت العلاقات بين مختلف اللاعبين هنا. وان مجمل هذه العناصر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار لتكييف وتوسيع التنظيمات القائمة لنجعلها أكثر اتساقاً مع الوضع الراهن والتطورات المستقبلية.

وان احراز تقدم في دراسة هذه البنود وكذلك مسائل أخرى ذات صلة، كالحطام الفضائي ومصادر الطاقة النووية، الخ، وذلك بشكل فعال يمكن أن تضمن الانسجام الكامل بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ولن يؤدي إلا إلى تنظيم قانوني للفضاء يسمح لكل دولة بأن تحمي مصالحها وتبذل مخاوفها وتعكس كيفية استخدامها للفضاء الخارجي وذلك مع احترام المبادئ الأساسية، أي الانصاف وسيادة الدول.

نحن نثق في حكمتك ونحن تحت تصرفك لكي تكمل أعمال دورتنا بالنجاح.

الرئيس: شكرًا للممثل المغرب الموقر على مداخلته وأشكرك أيضاً باسم زملائي وكافة الأعضاء

لن ينتظرنا العالم في كل يوم تشهد تطورات ومستجدات جديدة في الأنشطة الفضائية. في العام 2000 مثلا كانت الأنشطة تتخطى حلمنا وتخيلا في العام 1970.

لذلك نحن نرى أنه مضيعة للوقت وصعب للغاية أن نبني توافق آراء دولي. على اللجنة الفرعية القانونية أن تنجز هذا الأمر وبالتالي أن تلعب دورا أساسيا هنا. عملها هو في تطوير الإطار القانوني للفضاء لنضمن أنشطة فضائية بشكل حر ومنصف. لذلك نأمل باخلاص أن اللجنة الفرعية القانونية ستستمر في التركيز على مسؤوليتها الأولى وذلك في إطار المعايير التي اتفقنا عليها في إطار الأهداف والاجراءات السابقة.

الرئيس: شكرا جزيلاً للسيد ممثل اليابان على هذا البيان. وأعرب له عن امتناني كذلك للتحية والتهنئة التي وجهها لمديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي ولرئاسة هذه الدورة. المتحدث التالي على قائمتي هو السيد ممثل الجمهورية التشيكية وأعطيه الكلمة.

السيد كابان (الجمهورية التشيكية): باسم وفد الجمهورية التشيكية أود أن أعرب عن ارتياحنا إذ نراك تترأس مرة أخرى هذه الدورة من دورات اللجنة الفرعية القانونية للجنة الكوبوس. اننا ندرك تماما معارفك في مجال القانون الدولي وخبرتك الطويلة في هذا المجال من خلال مشاركتك في تطوير تدريجي للقانون الفضائي، فان على ثقة بالتالي أننا بفضل ادارتك لأعمالنا سوف نتوصل في هذه الهيئة الى احراز التقدم في دراستنا للبنود التي أوكلت لنا من جانب الجمعية العامة.

أغتنم هذه الفرصة كذلك كي أهنيء الدكتورة مازلان عثمان على تعيينها كمديرة لمكتب شؤون الفضاء الخارجي. وفد الجمهورية التشيكية يتمنى لها أفضل الأمنيات في اضطلاعها بهذه المهمة الهامة.

ان اللجنة الفرعية القانونية تبدأ في هذه الدورة التاسعة والثلاثين بعد حدث استثنائي في مجال التعاون في مجال الفضاء، أي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستكشاف الفضاء واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسبيس الثالث) الذي عقد هنا في فيينا

من صاروخ أمريكي كان قد ابتعد عن مساره وذلك الى جزيرة في جنوبي غربي اليابان. وان هذا التعاون الناجح ملموس وهو يبين الى أي حد يمكن أن نعمل في إطار هذا النظام القانوني الحالي.

ان الدورة الحالية للجنة الفرعية القانونية ستشهد مقترحات جديدة عدة كذلك المرتبطة بالحطام الفضائي والجوانب التجارية للأنشطة الفضائية. وتعتبر اليابان أنه من المهم للغاية أن نتوصل الى تفهم مشترك في هذه المسائل فيما بين الدول الأعضاء مع خبرتنا السابقة في البحوث بما في ذلك البحوث التقنية وذلك قبل أن تبدأ اللجنة الفرعية القانونية مناقشة بنود جديدة على جدول الأعمال. هذا شرط أساسي لنقاش فعال كي يعكس هذه المعلومات ذات الصلة بما في ذلك المواضيع الفنية خاصة نظرا لمواردنا المحدودة.

علينا أن ننظر أيضا بكيفية مناقشة بعض البنود. ويجب أن نقر هنا أن هدف اللجنة الفرعية القانونية ليس في تنظيم الأنشطة الفضائية بل هو بالأحرى ليضمن أنشطة فضائية بشكل حر ومنصف. وبالتالي نحتاج الى هذه الأسباب الايجابية لتنظيم الأنشطة الفضائية التي يجب أن تكون حرة بذاتها وانطلاقا من ذاتها.

مع هذه الفكرة اذن، ليس من المناسب أن نناقش مسألة ونحضر لتنظيمات جديدة بما في ذلك تعديل قوانين الفضاء الحالية. ان الغرض من هذا النقاش هو أن نعرف ما ان كان الإطار القانوني الحالي يمكن أن يلبي هذا الغرض أم لا. فقط اذا قررت اللجنة أن الإطار القانوني الحالي لا يمكن أن يتطرق الى هذه المسألة، عندئذ يمكن للجنة أن تبدأ باستعراض هذه القواعد بتوافق الآراء لتحسن الإطار القانوني الحالي.

وان نقاشا في اللجنة حول مسائل تحضر لوضع تنظيمات جديدة بما في ذلك تعديل قوانين الفضاء يمكن أن تكون هباء بما أن دولا كثيرة تخشى من تنظيمات غير منصفة بشأن أنشطتها الفضائية. وعندما نحرز تقدما في النقاش ولكن في هذا الاتجاه يمكن عندئذ للجنة الفرعية أن تعدل في دورها المتوقع منها.

ولكن وفد الجمهورية التشيكية يرى أننا بحاجة الى مزيد من الجهود في هذا الشأن في اطار لجنتنا الفرعية. واننا نرى أن النظر في هذا البند يستهدف في واقع الأمر أكبر قدر من الانضمام الى معاهدات الأمم المتحدة وأن مداولات هذه اللجنة الفرعية لا يجب أن تؤدي بنا الى اقتراحات لتعديل هذه الصكوك. ولكن في الوقت ذاته فان وفد الجمهورية التشيكية واثق من أننا كي نصل الى توافق وكي نتوصل الى تحقيق الهدف كذلك، فانه علينا أن ننظر في الأسباب التي أدت بعدد من الدول الى عدم الانضمام أو التصديق على هذه الصكوك وايجاد الحلول لها.

اننا نرحب بادراج بند جديد على جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية بعنوان "استعراض مفهوم دولة الاطلاق". وان الاتفاق الذي توصلنا اليه لكي نبدأ نقاشاً حول هذا الموضوع هو شاهد حقيقي على أن معاهدات الأمم المتحدة حتى وان كانت قد وضعت الأسس الحقيقية لقانون الفضاء الدولي، الا أنه علينا أن ننظر اليها في ضوء الظواهر الجديدة والممارسات الجديدة في مجال أنشطة الفضاء. وعلينا كذلك أن ندرس المفاهيم الأساسية وأن نوضح عددا منها من أجل تطبيق مناسب لهذه الصكوك. وأفضل السبل لتحقيق هذا الهدف فيما يتعلق بمفهوم دولة الاطلاق، هو أن نشكل فريقاً عاملاً في هذه الدورة من دورات اللجنة الفرعية. وان العروض التي من المنتظر أن نستمع اليها خلال العام الأول من نظرنا في هذا البند يمكن أن تتم على مستوى الفريق العامل.

في الوقت ذاته، فان جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية بها نقطتان أو بندان اضافيان جوهريان لا يستحقان مفاوضات مستفيضة في هذه المرحلة على الأقل. البند الأول هو استعراض وتنقيح المبادئ الخاص باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي بغض النظر عن جهود ومداومات اللجنة العلمية الفرعية في هذا المجال، لا يبدو وأن التقدم المتوقع في هذه اللجنة الفرعية يسمح لنا باعادة فتح النقاش حول هذه المبادئ الخاصة باستخدام مصادر الطاقة النووية وفقاً للمبدأ الحادي عشر من هذه الوثيقة. وأملنا هو أنه بمساعدة اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، فان اللجنة القانونية سوف تتمكن من اتمام مهامها في المستقبل القريب.

في العام الماضي. كان هذا المؤتمر من أكبر المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة حول هذا الموضوع وكذلك من حيث التمثيل في هذا المؤتمر. والمؤتمر قد جمع ليس فقط ما بين ممثلين عن الدول والمنظمات الدولية في مجال أنشطة الفضاء، ولكن جمع كذلك ما بين ممثلين لديهم المعارف والحكمة والشجاعة والانسانية.

وان الاستنتاجات قد ركزت في الوثائق النهائية على برنامج أنشطة من أجل الاستفادة من منافع الفضاء في المستقبل. وبلا شك أن اعلان فيينا الذي اعتمد بالتوافق العام في الرأي في الجلسة الختامية للمؤتمر والذي أيدته الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين، أن هذا الاعلان له أهمية خاصة. وفي سياق هذه الدورة للجنة الفرعية، فان الفقرة الخاصة بالجوانب القانونية للتعاون الدولي في أنشطة الفضاء يجب التركيز بها. هذه الفقرة تنادي بتعزيز أنشطة الفضاء في اطار منظومة الأمم المتحدة وتتادي باتخاذ عدد من التدابير. أفتيس:

"النهوض بجهود لجنة الكوبوس في تطوير قانون الفضاء وذلك بدعوة الدول للتصديق أو الانضمام لمعاهدات الفضاء الخارجي التي طورتها اللجنة وكذلك لتطوير قانون للفضاء يلبي احتياجات المجتمع الدولي أخذاً بعين الاعتبار للاحتياجات الخاصة للدول النامية والدول ذات الاقتصادات الانتقالية".

اذ نحمل في أذهاننا المهمة العامة ودور الأمم المتحدة في مجال قانون الفضاء، علينا الآن أن نتناول جدول أعمال لجنة الكوبوس ولجنتها الفرعية خاصة هذا الجدول الذي يتضمن سلسلة من البنود الهامة.

أول هذه البنود الهامة في رأيي هو استعراض حالة الصكوك القانونية الخمسة التي تحكم الفضاء الخارجي. اللجنة الفرعية قد درست هذا البند في السنتين الماضيتين كما قام في الفريق العامل الذي شكل خصيصاً لهذا الغرض بدراسة هذا الموضوع في تفاصيله. وهناك عدد من التوصيات التي تمت الاتفاق عليها في اطار الفريق العامل والتي أحاطت اللجنة الفرعية علماً بها.

هناك موضوع آخر اقترح في عام 1996 من جانب الجمهورية التشيكية وهو الاستعراض للمعايير الحالية في مجال القانون الدولي الذي يطبق على الحطام الفضائي. ان دراسة هذه النقطة أو هذا البند سوف يؤدي الى توضيح قضايا مرتبطة بتفسير المعايير القائمة في القانون الدولي والتي تنطبق على الحطام الفضائي. وان دراسة الأدوات القانونية التي تنطبق على الحطام الفضائي أصبحت اليوم هي التواصل المنطقي لدراسات تمت في اطار اللجنة الفرعية العلمية والتقنية والتي أدت الى وضع تقرير تقني حول الحطام الفضائي. هذه الحاجة قد أكد عليها مجموعة من الدول التي شاركت في مؤتمر يونسبيس الثالث في فيينا وكذلك في اطار حلقة العمل حول قانون الفضاء التي نظمت في اطار المحفل التقني أثناء هذا المؤتمر. وهذا يتفق كذلك مع اعلان فيينا لعام 1999 الذي أثار موضوع نهوض وحماية البيئة القريبة من الأرض وبيئة الفضاء الخارجي من خلال أبحاث جديدة ومن خلال تنفيذ لتدابير لتخفيف آثار الحطام الفضائي كمهمة من المهام المرتبطة بنوأة استراتيجية من شأنها أن تتصدى للتحديات العالمية في المستقبل. وان الخطوات القانونية المناسبة المرتبطة بهذه التدابير من أجل هذه الحماية لهذه البيئة تستحق منا الدراسة في هذا الوقت.

الرئيس: أشكر السيد ممثل الجمهورية التشيكية على هذا البيان وعلى العبارات الطيبة التي وجهها لمديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي وللرئاسة. الكلمة الآن للسيد ممثل البرازيل الموقر.

السيد لوسيرو (البرازيل): في مستهل البيان، اسمحوا لي أن أعرب عن ارتياح وفد بلادي اذ نراك تترأس هذا الاجتماع. ونحن على ثقة أننا بفضل ادارتك لأعمالنا سوف نتوصل الى نتائج مثمرة وبإمكانكم أن تعتمدوا على تعاون وفد البرازيل لتحقيق هذا الهدف. وأود كذلك أن أحيي الأستاذة ماز لان عثمان على البيان الاستهلاكي الذي تقدمت به بالأمس وأرحب بحضورها في دورات اللجنة الفرعية القانونية.

وفد البرازيل يؤيد تماما البيان الذي تقدم به سعادة سفير غواتيمالا الموقر باسم مجموعة غرولاك. بالإضافة الى ذلك أود أن أقدم بعدد من

النقطة الثانية التي لا تستحق ربما مزيدا من التفاوض أو النقاش في هذه المرحلة هي المسألة الخاصة بتعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده. على الرغم من دراسة الجوانب القانونية للأجسام الفضائية التي ساعدت على احياء النقاش في هذا المجال، إلا أننا لم نستمع في الدورة الأخيرة لأي جهات نظر حول هذا البند في اطار الفريق العامل المعني به. وبالنسبة للجزء الآخر من هذا البند، أي الخاص باستخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض، فان وفد الجمهورية التشيكية يرى أنه في هذه المرحلة الخطوة المفيدة هي أن نعتمد سلسلة من التوصيات تلخص نتيجة المناقشات الأخيرة التي يمكن أن نتوصل بشأنها الى اتفاق. وفي الوقت ذاته فان البند السادس بأكمله، بما في ذلك التعريف ورسم حدود الفضاء الخارجي والمدار الثابت بالنسبة للأرض، حتى وان تم الاحتفاظ به على جدول أعمالنا، سوف يصبح بنداً معلقاً يمكن إعادة فتح باب النقاش بشأنه عندما تتطلب الظروف ذلك.

وأخيراً، هناك نقطة على جدول أعمالنا يعلق عليها وفد الجمهورية التشيكية أهمية كبرى لأن تطبيق هذا البند بشكل معقول قد يكون حاسماً بالنسبة لمستقبل هذه اللجنة. وهذا البند هو البند العاشر الخاص بالاقترحات الجديدة التي تعرض على اللجنة الفرعية القانونية في دورتها الأربعين. لجننتنا نظرت في هذه المشكلة بشكل غير رسمي في مشاورات غير رسمية لأعوام طويلة وهناك عدد من المقترحات تم التقدم بها بالفعل. ولكن عدد هذه المقترحات قد تضاعف لأن هناك مقترحات سحب وأخرى أُرجئت. على الرغم من ذلك، فان القائمة الحالية ما زالت تتضمن عدداً من الموضوعات التي تستحق اهتماماً وعناية خاصة من جانب اللجنة الفرعية في هذه الدورة.

وفي الدورة الأخيرة للجنة الفرعية القانونية قدم وفد الأرجنتين ورقة عمل حول الجوانب التجارية للأنشطة الفضائية. هذا الموضوع درس لبعض الوقت على مستوى المؤسسات غير الحكومية التي تتناول قانون الفضاء في أنشطتها. الترويج التجاري، ما من شك، من الاتجاهات التي لا يستهان بها في اطار الأنشطة الفضائية وهذا أثار عدداً من القضايا القانونية التي تستحق الدراسة.

النهائية لمؤتمر يونسبيس الثالث الذي انعقد في تموز/يوليه 1999.

البرازيل تؤمن بأن اللجنة الفرعية القانونية سوف تتمكن من مواصلة هذا العمل القيم وذلك بكل المتطلبات التي تفرضها الابتكارات التكنولوجية وكذلك بتفاعل كامل مع اللجنة الفرعية العلمية والتقنية. والبرازيل تعترف تماما بالدور الهام الذي لعبته اللجنة الفرعية في وضع الاطار القانوني الحالي للأنشطة الفضائية.

وكمعضو مؤسس للكوبوس، وكدولة لديها برنامجها الفضائي الخاص بها، فان البرازيل تتابع بكل اهتمام نشاط هذه اللجنة الفرعية وعلى استعداد تام ودائما للاسهام فيه بشكل ايجابي.

الرئيس: أشكر السيد مندوب البرازيل على هذا البيان وعلى العبارات الطيبة والتهنئة التي وجهها لمديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي وللرئاسة. الكلمة الآن لسعادة سفير كولومبيا الموقر.

السيد سامبير (كولومبيا): وفد كولومبيا يود أن يتقدم اليك بتهنئته الحارة ويعرب لك عن سروره اذ يراك تترأس أعمال هذه الدورة بخبرتك الواسعة وبمعارفك العميقة مما يبعث على التفاؤل تماما بالنسبة لأعمالنا في هذه الدورة. نتمنى كذلك أن نتاح لنا فرصة تقديم التحية للسيدة مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي، السيدة ماز لان عثمان، ونتمنى لها ولكم، سيادة الرئيس، كل النجاح في مهمتكم.

ثمة جوانب مختلفة يمكن أن نشدد عليها في اطار استنتاجات مؤتمر يونسبيس الثالث، جوانب مرتبطة بأعمال هذه اللجنة الفرعية القانونية. نحن بحاجة دائما الى توافق أساسي بالنسبة لعدد من المبادئ الأساسية. على سبيل المثال، الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي الذي يجب أن يتم لفائدة ومنفعة البشرية بأسرها. وذلك مع مراعاة احتياجات الدول النامية بشكل خاص.

اننا نعتقد أنه من المناسب أن نتابع تطور الاتفاقات والتوصيات التي توصل اليها يونسبيس الثالث في مجال التعاون الدولي وحيث نشهد تطورا واضحا للجوانب التجارية للأنشطة الفضائية، لأن

الملاحظات العامة والمرتبطة بجدول الأعمال وخطة العمل المطروحة على لجنتم الموقرة.

البرازيل ترحب بالنهج الجديد الذي يتلخص في تشكيل جدول أعمال هذه اللجنة الفرعية القانونية ونتمنى أن هذا التحسين في أساليب العمل سوف يترجم في شكل تعزيز فعال لأنشطة هذه اللجنة الفرعية القانونية وذلك في اطار تطوير وتعزيز قانون الفضاء الدولي.

ان هناك مجموعة سابقة من القواعد المحددة تعتبر شرطا أساسيا لأي نشاط نقوم به إما على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف. وهذه القواعد من شأنها أن توفر الأدوات التي نحتاج اليها للتصدي لأي تحديات جديدة تطرحها أبعاد جديدة للأنشطة البشرية في الفضاء. وان تطور الفضاء الخارجي مثال مدعش على مجال يتطور بسرعة كبيرة ويتطلب بالتالي استجابة مناسبة وحديثة من حيث الأطر القانونية. وان العناصر الفاعلة في هذا المجال تتغير كذلك وحتى وان ظلت الدول هي مركز هذا النشاط، الا أن هناك أهمية متزايدة لعناصر فاعلة أخرى ومنها المبادرات على مستوى القطاع الخاص. وكل هذه العناصر الفاعلة الجديدة تستحق منا الانتباه والدراسة. ونتيجة طبيعية لهذا السيناريو هو الضرورة في وضع مبادئ مناسبة وقواعد تحكم الأنشطة في الفضاء الخارجي كي نستجيب للمتطلبات الجديدة لتكنولوجيا متطورة. وأكثر من ذلك، كي نستفيد من هذه المنافع على مستوى البشرية بأسرها وأن نقوم كذلك بتلبية احتياجات كافة الدول مع مراعاة احتياجات الدول النامية بشكل خاص.

ان منجزات اللجنة الفرعية القانونية خلال العقود الأربعة الماضية لا يمكن التشكيك فيها. وان المفاهيم التي تكمن تحت المعاهدات والمبادئ التي طورتها هذه اللجنة الفرعية على سبيل المثال، أن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي هو إرث للإنسانية جمعاء وأن الأنشطة التي تتم في الفضاء الخارجي، وأيما كانت المنافع المترتبة عليها يجب أن تكون نتيجتها تعزيز رفاه كافة الدول. كل هذه العناصر هي بالفعل حجر زاوية للقانون الدولي وما زالت توفر لنا الاطار الذي نعمل فيه في جهودنا من أجل استكشاف الفضاء واستخدام هذا الفضاء على الصعيد الدولي والوطني. وتجدون هذا في الوثيقة

اتفاق حول النقاط التي هي موضع خلاف في الوقت الراهن.

الجانب الثاني الهام في بيان مجموعة الغرولاك هو أن هذه المجموعة على استعداد لقبول الفكرة الوصول العادل للمدار الثابت بالنسبة للأرض، وهو مورد طبيعي وإرث للإنسانية جمعاء له أهميته بالنسبة لكافة الدول وخاصة الدول النامية.

العنصر الثالث في بيان المجموعة الذي يستحق دراسة من جانب هذه اللجنة الفرعية هو العنصر الخاص بتحقيق التقدم في مجال التنسيق ما بين قرارات وتوصيات الكوبوس من ناحية وقرارات وتوصيات الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (الآيتيو)، من جهة أخرى.

وأنتم، يا سيادة الرئيس، ولكم باع طويل في هذا المجال وتجربة طويلة، أنتم تعرفون تماما أن هناك موضوعات ما زالت موضع خلاف بالنسبة للمسؤوليات في الكوبوس وفي الآيتيو. اننا نحترم تماما الاختصاصات التي أوكلت للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ولكننا بدورنا نود كذلك أن يتم التفكير في كيفية تعزيز التفاعل ما بين قراراتنا في الكوبوس وقرارات هذا الاتحاد. فليست هناك حواجز فاصلة واضحة ما بين الجوانب العلمية والتقنية والجوانب القانونية. هناك مفاهيم مختلفة لها جوانب قانونية وتقنية في الوقت ذاته. وبالتالي فإن التعاون المتزايد ما بين الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية وبين الكوبوس هيئة تابعة للأمم المتحدة من ناحية، وهيئة شكلتها الأمم المتحدة بمهام خاصة بها وهي تعزيز التعاون في مجال الفضاء الخارجي، تعزيز التعاون ما بين هاتين الهيئتين سيشكل فائدة.

[Note from the typist: According to the "recording log", this session has got four tapes, while I have got only three tapes. The 3rd tape contains about 10 minutes of interpretation and the rest of it contains the deliberations without any interpretation.]

الأمر لا يتعلق بمراعاة تطور الابتكارات التكنولوجية السريعة فحسب ولكن علينا كذلك أن نترجم ذلك في شكل معايير تسمح بتنظيم وتقنين هذه الاتجاهات الجديدة وبشكل عادل ومنصف.

أثرنا في نقاشنا مسألة الانضمام للصكوك الدولية القائمة، خاصة الصكوك الخمسة الرئيسية التي تشكل نواة القانون الدولي في هذا المجال. ان التصديق على هذه المعاهدات والصكوك لم يحرز تقدما ملموسا لأسباب مختلفة ولا شك، وربما لأن الوقت غير مناسب كي أطيل بالحديث عن هذا الموضوع ولكننا على الرغم من ذلك نعتقد أننا اذا ما استطعنا أن نتفق حول عدد من الموضوعات الحساسة في اطار القانون الفضائي، نعتقد أننا اذا ما فعلنا ذلك سوف نتمكن ولا شك من توسيع نطاق الانضمام والتصديق على هذه المعاهدات. على سبيل المثال، اذا ما درسنا الفكرة التي أثرت في هذا النقاش بمعنى هل أن الوقت قد حان أم لم يحن بعد كي ننظر في وضع اتفاقية وحيدة عالمية، اتفاقية شاملة حول القانون الفضائي أسوة باتفاقية قانون البحار.

بالنسبة لهذه الفكرة نعرف أنه بالفعل بعد جهود بذلت في جنيف لمدة طويلة تم التوصل الى اتفاقية شاملة في عام 1992. وبالتالي فعلينا من جانبنا أن ندرس وأن نفكر في الدور الذي يمكن أن تلعبه لجنة الكوبوس في اتجاه التوحيد بالنسبة لهذه المعاهدات وكيف يمكننا أن نقوم بهذا العمل الذي سيصل بنا الى توحيد المعايير والقواعد والمبادئ. وعلينا أن نفكر كذلك في الدور الذي يلعبه العرف في مقابل القوانين الأساسية، كقانون البحار. أما بالنسبة لمفهوم دولة الاطلاق، وقد كولومبيا يرى أن هذا البند بند شيق ونحن على استعداد لدراسته دون أي أحكام مسبقة ودون أي تحيز. ونحن على استعداد تماما لقبول فكرة تشكيل فريق عامل يعكف على دراسة هذا الموضوع.

يبدو لنا أنه من المستصوب أن نسلط الضوء على عناصر ثلاثة مستقلة جاءت في بيان مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي (غرولاك)، البيان الذي نؤيده تماما بطبيعة الحال. العنصر الأول هو أن مجموعة الغرولاك على استعداد للعمل للتواصل الى اتفاق ما بين كافة الأطراف في اطار اللجنة الفرعية القانونية وفي اطار اللجنة الفرعية العلمية والتقنية،

رفعت الجلسة الساعة 12/50